

التحالفات السياسية لأحزاب المعارضة في المغرب لعام ١٩٩٢

أ. د. علاء طه ياسين

جامعة سامراء - كلية الآداب

الباحثة: شيماة جمعة ياس خضير

الملخص

شكلت التحالفات السياسية لأحزاب المعارضة في المغرب لعام ١٩٩٢ بداية مرحلة مهمة في عملية التحول الديمقراطي التي عكست مدى تطور الوعي السياسي المغربي لدى أحزاب المعارضة والمؤسسة الملكية في تجاوز العديد من العقبات، ومثلت صورة من الوعي الوطني؛ لبناء دولة المغرب على وفق أسس ملكية دستورية ديمقراطية، مما دلّ على أنّ التحالفات السياسية لأحزاب المعارضة في المغرب لعام ١٩٩٢ لها الدور الكبير في رسم معالم الحياة السياسية المغربية، فضلاً عن أنّها أسهمت بشكل واضح ومؤثر في إدخال المغرب في طريق الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي بمطالبها الإصلاحية التي جاءت بها في مذكرة المطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري لعام ١٩٩٢ والتي جسدها دستور ١٩٩٢.

الكلمات المفتاحية: الكتلة الديمقراطية، أحزاب المعارضة، الدستور، النواب.



Political alliances of opposition parties in Morocco for the year 1992

Shaymaa' Juma Yas Khudair

Alaa' Taha Yaseen

University of Samarra- College of Arts

Abstract

The political alliances of the opposition parties in Morocco in 1992 marked the beginning of an important stage in the process of democratic transition, which reflected the extent to which the Moroccan political awareness of the opposition parties and the royal establishment had developed in overcoming many obstacles. It represented an image of national awareness in order to build the state of Morocco according to the foundations of a democratic constitutional monarchy, which indicated that the political alliances of the opposition parties in Morocco in 1992 played a major role in shaping the features of Moroccan political life.

It also clearly and influentially contributed to bringing Morocco into the path of political openness and democratic transformation through its reform demands, which it stated in the memorandum of demand for political and constitutional reform of 1992, which was represented by the 1992 Constitution.

Keywords: Democratic Bloc, Opposition Parties, Constitution, Representatives.

المقدمة

اكتسب موضوع التحالفات السياسية لأحزاب المعارضة في المغرب لعام ١٩٩٢ أهمية كبيرة في تاريخ المغرب المعاصر؛ كونه يسلط الضوء على تأسيس الكتلة الديمقراطية، تلك الكتلة التي جاء تأسيسها بعد التنسيق بين أحزاب المعارضة التي تكونت من خمسة أحزاب في ١٧ أيار ١٩٩٢، وجاءت أهمية الموضوع بما قامت به الكتلة الديمقراطية وهو تقديم مذكرة للمطالبة بالإصلاحات السياسية والدستورية، والتعديل الدستوري الذي شهدته دستور ١٩٩٢. ومن هذه الأهمية جاء اختيارنا للبحث الموسوم بـ (التحالفات السياسية لأحزاب المعارضة في المغرب لعام ١٩٩٢)، لنضيف دراسة جديدة إلى سلسلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت الشأن التاريخي المغربي، ولبيان أهمية التحالفات لأحزاب المعارضة في عام ١٩٩٢.

وتضمن البحث مقممة وثلاثة محاور فضلاً عن الخاتمة، تناول المحور الأول: انبثاق الكتلة الديمقراطية، أما المحور الثاني فتطرق إلى مذكرة المطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري، وشمل المحور الثالث: موقف أحزاب المعارضة من التعديل الدستوري ١٩٩٢، ويمكن الاطلاع على تفاصيل تلك المحاور بتتبع صفحات هذا البحث.

أولاً: انبثاق الكتلة الديمقراطية ١٩٩٢

لم يكن تنسيق الجهود بين الأحزاب السياسية لعقد التحالفات التي تعمل لتحقيق الاهداف المشتركة وليد عام ١٩٩٢^(١)، إذ دعت الأحزاب المعارضة عدّة مراتٍ طوال مسيرتها التاريخية إلى تأسيس كتلةٍ موحدةٍ تضمّ الأحزاب السياسية^(٢) إذ شهد المغرب نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين تصاعد حدة أزمة النظام السياسي المغربي وذلك بفعل قرار الملك الحسن الثاني بتمديد مدة مجلس النواب من أربع إلى ست سنوات، وكذلك مضاعفات الأزمة الاقتصادية الاجتماعية^(٣) على المجتمع المغربي وبقاء قضية الصحراء الغربية معلقة^(٤)، وأثار حرب الخليج الثانية^(٥)، وما انتجته تلك الأحداث من تداعياتٍ دعت أحزاب المعارضة إلى إيجاد مستوى من التنسيق في مواقفها ومن هذه الأحداث داخل مجلس النواب مقابل أغلبيةٍ مساندةٍ للحكومة، فضلاً عن التنسيق المشترك خارج مجلس النواب في المجال السياسي ومجال المطالبة الاجتماعية؛ لتجاوز هذه التداعيات على المستوى الوطني والأثر البالغ على إيجاد تحركٍ جديدٍ، دفع المعارضة إلى توسيع مجال تحالفها لتفرض مطالبها الإصلاحية في الساحة المغربية^(٦).

وبدأ التنسيق بين حزبي الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية^(٧) في سياق توحيد جهود القوى الوطنية؛ للحصول على التغيير المطلوب وضمان الانتقال إلى مرحلةٍ جديدةٍ، ومن هنا جاءت مبادرة الحزبين للاتصال بالأحزاب الأخرى^(٨) فجاء تأسيس الكتلة الديمقراطية في ١٧ من ايار ١٩٩٢ والتي تكونت من تحالف خمسةٍ من احزاب المعارضة وهي: حزب الاستقلال، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية^(٩) والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية^(١٠) ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي^(١١)، وأعلنت تلك الأحزاب هذا التكتل للرأي العام في ٢٦ آيار ١٩٩٢^(١٢)، إذ ادركت هذه الأحزاب الوطنية الديمقراطية خطورة التحديات التي تواجهها البلاد على المستويات كافة^(١٣). وقد جاء في افتتاحية ميثاق الكتلة الديمقراطية: ((إنّ الأحزاب الوطنية الديمقراطية وعياً منها أنّ البلاد أمام منعطفٍ تاريخيٍّ فاصليٍّ لا يمكن اجتيازه إلا بالمعالجة الجدية والجزرية للقضايا الكبرى التي تراكمت اختلالاتها وزادت عبر ما يناهز الثلاثين سنة بعد الاستقلال السياسي، والتي تتجلى على الخصوص في حتمية اقتحام عهدٍ جديدٍ تتحقق فيه التغيرات الجوهرية والديمقراطية الحقيقية في إطار الملكية الدستورية الديمقراطية والاجتماعية))^(١٤).

ومن أهم ما تضمنه ميثاق الكتلة الديمقراطية هو الدعوة إلى إقرار إصلاحٍ دستوريٍّ عميقٍ يضمن ترسيخ دولة القانون، وتعزيز سلطة القانون، ودمقرطة وتحديث أجهزة الدولة، وتكريس حكومةٍ منبثقةٍ من الأغلبية ومسؤوليّتها أمام مجلس النواب، وصيانة حقوق الانسان وحماية

الحرية العامة والخاصة، وإرساء مؤسسات ديمقراطية سواء على المستوى المحلي أم الاقليمي أم المهني أم الوطني تكون متمتعاً بثقة الشعب^(١٥)، ويمكن تلخيص أهداف الكتلة الديمقراطية بما يأتي^(١٦):

- ١- تحديد مدة الدورات النيابية العادية.
 - ٢- حق مجلس النواب في تشكيل لجان تقصي الحقائق، وتشكيل لجان المراقبة وفي استجواب الوزير الأول مع ضبط لآلية الأسئلة الشفوية والكتابية.
 - ٣- توسيع مجال التشريع.
 - ٤- تقليص مدة نيابة مجلس النواب إلى خمسة أعوام.
 - ٥- بقاء المجلس قائماً وممارساً لصلاحياته جميعاً حتى أثناء مدة الاستثناء.
- ولتنفيذ ما جاء في ميثاق الكتلة الديمقراطية تقرر تشكيل هيئة تتكون من الأمناء العاميين للأحزاب، تكون مجتمعةً بشكلٍ دوريٍّ ومنظمٍّ ولتحديد مواقف واتخاذ المبادرات الموحدة في عملها ونشاطها المشترك الذي تخوضه في الساحة المغربية، ووجهت الكتلة الديمقراطية نداءً إلى الشعب المغربي وقواه الحية جميعاً من هيئات ومنظماتٍ وطنيةٍ، وإلى جماهير الشعب للتعبئة والالتفاف بكلٍ وعيٍ ومسؤوليةٍ حول هذا المشروع الوطني الديمقراطي؛ لمواجهة التحديات المصيرية والانفتاح على آفاق المستقبل بكلٍ ما تملكه من طاقات وقرارات الانطلاق نحو نهضةٍ وطنيةٍ شاملةٍ^(١٧)، وقد أدى زعماء الأحزاب المعارضة دوراً مهماً في قيام الكتلة الديمقراطية أبرزهم: عبد الرحيم بو عبيد^(١٨)، الذي كان له الدور البارز لما كان يشكله من وزنٍ وقوةٍ ودورٍ وقدرٍ كبيرةٍ على توحيد الصفوف والدفاع عن الخط الديمقراطي^(١٩).

إنّ تأسيس الكتلة من أحزاب المعارضة مثل اختيار استراتيجي حيوي في محاولة لتجاوز الصعوبات والتحديات التي واجهتها في المرحلة السابقة، فضلاً عن أنها أعطت دفعةً جديدةً لتفعيل الحياة السياسية، وأنّ العمل المشترك للأحزاب ولاسيما من حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي - فيما سبق - قد فتح الطريق أمام تشكيل الكتلة الديمقراطية وكذلك فتح الطريق أمام الإصلاحات السياسية والدستورية عام ١٩٩٢^(٢٠).

ثانياً: مذكرة المطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري ١٩٩٢

تقدّمت أحزاب الكتلة الديمقراطية الخمسة بمذكرةٍ إلى الملك الحسن الثاني^(٢١)، في ١٩ حزيران ١٩٩٢، بيّنت فيها الأفكار الضرورية لتحقيق الإصلاح في المجالين الدستوري والسياسي، أي: في الوثيقة الدستورية وفي الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لغرض إعادة تأهيل

الحقل السياسي المغربي للانتقال إلى الديمقراطية^(٢٢)، ومن أهم ما جاء في مذكرة الكتلة الديمقراطية الاتي^(٢٣):

١. المطالبة بتغيير الدستور بما يعني ترسيخ سلطة المؤسسات وتعزيز سيادة القانون، وتحديث أجهزة الدولة على مستوياتها كافة، وإقامة مؤسساتٍ مسؤولةٍ في إقرار التوجهات بما يليّ طموحات الشعب وتطلعاته المشروعة في تحقيق التنمية والتقدم.
٢. ضبط العلاقات بين السلطات وتطلعاته المشروعة على أساسٍ من التوازن في البناء والفصل الإيجابي وتحديد مسؤولية كل سلطةٍ وتمكّنها من ممارسة اختصاصها وتطوير عملها في إطار المصادقية والشفافية.
٣. فيما يتعلق بمجلس النواب تضمنت المذكرة الاتي^(٢٤):
 - أ- إقرار حقّ النواب في تشكيل لجان البحث، والتقصي، والمراقبة.
 - ب- إقرار حقّ النواب في استجواب رئيس الوزراء (الوزير الأول).
 - ج- تخفيض النصاب القانوني لإيداع ملتمس الرقابة^(٢٥)، يجعله مقتصرًا على عشرة أعضاء.
 - د- تخفيض النصاب القانوني لطلب عقد دورة استثنائية لمجلس النواب يجعله مقتصرًا على ثلث الأعضاء.
 - هـ- توسيع مجال التشريع وتجديد مدة الدورات النيابية العادية وتقليص مدة مجلس النواب إلى خمسة أعوام.
 - و- بقاء المجلس قائمًا وممارسًا لصلاحياته جميعًا حتى أثناء مدة الاستثناء.
٤. فيما يتعلق بالحكومة التأمّل على مسؤوليتها أمام مجلس النواب بربط تقديم الوزير الأول المعين من الملك للبرنامج الحكومي أمام المجلس بالتصويت عليه وحصوله على الأغلبية.
٥. ضرورة استحداث مؤسساتٍ دستوريةٍ جديدةٍ للنظر في بعض القضايا الكبرى واقتراح السياسات حول سبل معالجتها ومنها:
 - أ- المجلس الأعلى للأمن والدفاع.
 - ب- المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
 - ج- المجلس الأعلى للتربية والتكوين.
 - د- بقاء المجلس قائمًا وممارسًا لصلاحياته جميعًا حتى أثناء مدة الاستثناء.

٦. إرساء مؤسساتٍ سلميةٍ ديمقراطيةٍ، سواء على المستوى المحلي أم الإقليمي أم المهني أم الوطني؛ لتكون منبثقة من الشعب ومتمتعة بثقته، بإعطاء ضمانات سياسية وقانونية وإدارية لسلامة الانتخابات ونزاهتها، وهذا ما يتضمن المصادقية الكاملة للمؤسسات الدستورية^(٢٦).

وأكدت خاتمة المذكرة على أنّ المؤسسات الديمقراطية ذات المصادقية هي التي ستدفع بالشعب إلى التجنيد الكامل؛ لخوض معركة البناء الاقتصادي والثقافي والإسراع بالخطوات اللاحقة وكسب التقدم، وقد وقّع هذه المذكرة زعماء أحزاب المعارضة^(٢٧).

وبدأت معالم الاستجابة الملكية للأفكار الواردة في مذكرة الكتلة الديمقراطية تتضح من التصريحات والخطب الملكية التي تمثلت بـ^(٢٨):

- أ- إنشاء مجلس استشاري لحقوق الانسان.
- ب- استحداث محاكم إدارية جديدة.
- ج- إعلان العفو العام.
- د- قبول التحكيم الملكي بين المعارضة والأغلبية النيابية حول مشروع القانون الانتخابي بعد رفض الأغلبية النيابية المؤيدة للحكومة المقترحات الجوهرية التي تقدمت بها أحزاب المعارضة تعلقت بإعادة النظر بالسنن القانونية لمعارضة حق الانتخاب والترشيح، وطريق الاقتراع وتكوين اللجان الإدارية ورئاسة مكاتب التصويت، وقد حسم الملك الحسن الثاني هذه المسائل بحسب ما تقتضي به المصلحة العامة^(٢٩).

أمّا عن المذكرة فأجاب عنها مستشار الملك أحمد رضا أجديرة^(٣٠) في ٩ تموز ١٩٩٢ برسالةٍ إلى رؤساء الأحزاب التي تتكون منها الكتلة، ذكر فيها أنّ الملك قبل اطلاعه على المذكرة كان قد انتهى من صياغة التعديلات التي سيدخلها على الدستور، وسيقوم بعرضها على الشعب المغربي للاستفتاء عليها فور الانتهاء من وضع جداول الناخبين الجديدة، وأشار مستشار الملك إلى أنّ التعديلات السابقة الذكر تتفق في الكثير من النقاط مع المقترحات التي رفعها رؤساء أحزاب الكتلة. في أنّ فكرة الإصلاح السياسي والدستوري أخذت طريقها بالاستجابة الملكية للحوار مع رؤساء الأحزاب الممثلين في الكتلة الديمقراطية، وبالفعل انتهى الحوار مع أحزاب المعارضة بإعلان مشروع دستور عام ١٩٩٢^(٣١).

ثالثاً: موقف أحزاب المعارضة من التعديل الدستوري ١٩٩٢

انتهى الحوار مع أحزاب الكتلة الديمقراطية حينما عرض الملك الحسن الثاني في ٢٠ اب ١٩٩٢ بخطاب العرش مشروع تعديل الدستور^(٣٢)، على أنّ يجري الاستفتاء عليه في العام

نفسه^(٣٣). وكانت أحزاب الكتلة الديمقراطية قد طالبت بتأجيل موعد الاستفتاء، إلا أن طلبها رفض، فأعلنت موقفها بصدور قرار في ٢٨ اب ١٩٩٢ يقضي بعدم المشاركة في الاستفتاء^(٣٤)، باستثناء موقف حزب التقدم والاشتراكية الذي شارك في الاستفتاء وصوّت بنعم على الدستور^(٣٥). إنَّ قرار عدم المشاركة في الاستفتاء قد شكّل تغييراً جديداً في موقف أحزاب المعارضة من الاستفتاءات الشعبية في المغرب، وكان موقفاً جديداً إذ يعني عدم القيام بحملة إعلامية ضد الدستور أو التصويت عليه، ونتيجةً لهذا الموقف بادر الملك الحسن الثاني إلى تحسين الأجواء حول الاستفتاء، فوجّه في ٣ أيلول عام ١٩٩٢ خطاباً ذكر فيه: ((إنَّ مشروع الدستور قابلٌ للتطور نحو الأحسن وإنَّ الدستور ليس جامداً متجمداً ومن الممكن بعد يومٍ أن نفتح ونفسح المجال لأن نخوض أكثر فأكثر في ميدان العمل))^(٣٦).

وجرى الاستفتاء في ٤ أيلول عام ١٩٩٢، وأعلنت وزارة الداخلية أن المسجلين كانوا (١١,٨٠٤,٠٣٨)، بلغ عدد المصوتين (١١,٤٨٣,٢٦٢) بنسبة (٩٧,٢٩%) والذين صوتوا بنعم (١١,٤٦١,٤٧٠) بنسبة (٩٩,٩٦%)، والذين صوتوا بلا كانوا (٤٨٤٤) بنسبة (٠,٠٤%) وقد وجّهت عدّة انتقاداتٍ من أحزاب المعارضة وجمعيات حقوق الإنسان والمنظمات النقابية لهذه النتائج التي تجاوز أيّ منطقيّ وتغفلت عن أن أربعة أحزابٍ معارضة لها نفوذها وتواجدها الجماهيري، بجانب جمعيات حقوق الإنسان ومنظمات نقابية أعلنت عن عدم مشاركتها في الاستفتاء^(٣٧).

وعلى الرغم من ذلك وجّه الملك الحسن الثاني في ٨ تشرين الأول ١٩٩٢ خطاباً إلى الشعب المغربي شكره فيه على تلبية النداء، وفي ٩ تشرين الأول من العام نفسه صدر الأمر الملكي بتنفيذ الدستور الجديد^(٣٨).

وبالمقابل اعترفت أحزاب المعارضة بالإيجابيات المهمة التي جاء بها الدستور الجديد، والتي عدّت من أهم ما حصلت عليه أحزاب المعارضة بالإصلاح السياسي والدستوري طوال الثلاثين عاماً من العمل المتواصل ومواجهة التحديات الصعبة والتي عدت مكسباً مهماً لها؛ كونها فتحت نافذةً جديدةً نحو التغيير والإصلاح للنظام السياسي المغربي، بالأخص أن التعديلات الدستورية الجديدة شكّلت في صورتها العامة استجابةً لجزءٍ يسيرٍ من مطالب الكتلة الديمقراطية، إلا أنها لا ترتقي إلى ما كانت تطمح إليه هذه الأحزاب إذ بقي بعيداً عن تحقيق مطالب جوهرية من بينها: إصلاح وتحديث مجلس النواب، وتحديد مدة ولايته وتوسيع مجال التشريع، ولاسيما ما يتعلق بالمعاهدات أو تعيين لجانٍ لمراقبة وتحديد دور الحكومة في إدارة

السياسة العامة للمغرب، إنَّ هذه التعديلات تمّت في ظل أجواءٍ سياسيةٍ لم ترتقِ نحو توجّهٍ ديمقراطيٍّ حقيقيٍّ^(٣٩).

ومن أهم ما حقّقه المعارضة الحزبية من مطالبها في الدستور هي:

١- إضافة فقرةٍ للدستور، والتي أشارت إلى تشبّث المغرب بحقوق الإنسان -كما هو متعارفٌ عليه عالمياً- والذي دخل ضمن الفصل الثالث من الدستور وأكدت فيه المغرب عزمها على مواصلة العمل للمحافظة على السلام والأمن في العالم، وكذلك لإظهار المغرب بأنّه ملتزمٌ في موضوع حقوق الإنسان بعدما وُجّهت إليه اتهامات، ومورست عليه ضغوطاتٍ كثيرةٍ بسبب اتّهامه بانتهاكات حقوق الإنسان^(٤٠).

٢- إدخال التعديلات على الفصل الرابع والعشرين الخاصة بتعيين الملك للوزير الأول (رئيس الحكومة) ولباقي أعضاء الحكومة باقتراحٍ من الوزير الأول، وهذا التعديل دعم سلطة الوزير الأول، وأعطاه سلطةً معنويةً على باقي أعضاء الحكومة، إذ يكون على معرفةٍ بشخصيات الوزراء قبل تعيينهم وكذلك يعفي الملك الوزراء باقتراح من الوزير الأول^(٤١).

٣- التعديل الخاص بعلاقة الحكومة بمجلس النواب، إذ أدخل الفصل التاسع والخمسين من الدستور المعدل نصّاً على ((أن تكون الحكومة مسؤولة أمام مجلس النواب))^(٤٢)، وأنّ الوزير الأول مطالبٌ بتقديم البرنامج الحكومي أمام مجلس النواب، ويعدّ تشكيل الحكومة تطبيقاً لنصّ الفصل أعلاه، وأنّ البرنامج الحكومي يكون موضوع مناقشةٍ يتبعها تصويتٌ يجب أن يكون على وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من الفصل الرابع والسبعين من الدستور.

٤- تضمّن الفصل الخامس والخمسون من الدستور الخاص بالإجابة عن الأسئلة التي يقدّمها أعضاء مجلس النواب على الحكومة سواء كانت الشفوية أم الكتابية في مدةٍ أقصاها عشرين يوماً^(٤٣).

٥- وفيما يتعلق بإعلان حالة الاستثناء (الطوارئ)، فقد أضاف الدستور المراجع فقرة جديدة لم تكن واردة في الدساتير السابقة، وهي لا يترتب على حالة الاستثناء حلّ مجلس النواب، بما يفيد استمرار أعمال مجلس النواب ورقابته لأعمال الحكومة أثناء سريان حالة الاستثناء^(٤٤).

٦- التعديل الذي تضمّنه الفصل التاسع والسبعون من الدستور الذي يسمح لمجلس النواب ويطلب من ريع أعضائه في حال حدوث خلافٍ في دستورية القوانين أن يحيلها إلى المجلس الدستوري^(٤٥) قبل إصدارها، وعلى الأخير أن يبتّ فيها مدة أقصاها شهرين وهي خطوةٌ إيجابيةٌ نحو البناء والإصلاح الديمقراطي^(٤٦).

٧- دخول السلطات التشريعية لمجلس النواب، أحدث تعديلاً جزئياً، إلا أن هذا التغيير الجزئي حدث في النص على مراقبة لأعمال الحكومة^(٤٧)، وهو ما تجلّى في النقطتين التاليتين^(٤٨):

أ- حقّ مجلس النواب في تكوين لجانٍ لتقصي الحقائق، تتولى جمع المعلومات المتصلة بوقائع معينة، وإطلاع مجلس النواب على النتائج، وقد نصّ التعديل على أن يُصدر قانونٌ لتنظيم سير لجان التقصي، ويُعدّ تكوين لجان تقصي الحقائق خطوةً إيجابيةً نحو تعزيز دور مجلس النواب بالرقابة على عمل الحكومة.

ب- مناقشة برنامج الحكومة عند تشكيلها والتصويت عليه، وهذا يعطي مجلس النواب سلطةً تمكّنه من إلزام الحكومة بتقديم برنامجٍ محدّد لها وبمراقبة تنفيذ هذا البرنامج.

٨- في إطار تحديد المدّة الزمنية لإصدار القوانين، فقد تضمن التعديل الفصل السادس والعشرين من الدستور الذي نصّ على: ((يصدر الملك الأمر بتنفيذ القانون خلال ثلاثين يوماً التالية لإحالاته من مجلس النواب إلى الحكومة بعد إتمام الموافقة عليه في البرلمان للمصادقة عليه))^(٤٩)، وهذا يُعدّ خطوة مهمة في اتجاه تقييد السلطة الملكية والتوجّه نحو الإصلاح السياسي والدستوري.

٩- وفيما يخصّ سلطات الحكومة فقد جاء التعديل على أن الحكومة تعمل على تنفيذ القوانين تحت مسؤولية الوزير الأول، مما يعطي الأخير مسؤولية رئاسة الحكومة المتكاملة، إذ تخضع سلطات كلّ وزيرٍ لرقابة ومسؤولية الوزير الأول^(٥٠).

١٠- وبشأن مطالبة أحزاب الكتلة الديمقراطية بضرورة استحداث مؤسساتٍ دستوريةٍ جديدةٍ، فقد نصّ الفصل السادس من الدستور على استحداث المجلس الدستوري ومهمته هي الفصل في صحة انتخابات أعضاء مجلس النواب، وصحة عمليات الاستفتاء فضلاً عن إسناد الدستور إليها، مثل: الموافقة على القوانين التنظيمية التي تصدرها الحكومة قبل إصدار الأمر بتنفيذها^(٥١)، وقد استحدث الدستور المعدّل أيضاً المجلس الاقتصادي ذا الصفة الاستشارية، إذ يمكن لمجلس النواب والحكومة أن يطلبوا رأيه في القضايا جميعاً التي لها طابع اقتصادي واجتماعي فضلاً عن أنه يمكن أن يدلي بما يراه في الاتجاهات العامة للاقتصاد الوطني والتكوين^(٥٢).

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إنّ هذه التعديلات شكّلت انتقالةً نوعيةً في اتجاه تحديث المؤسسات الديمقراطية وفي الوقت نفسه تؤكد على الحضور الفاعل والمهم للأحزاب وأخذ دورها الفاعل في الحياة السياسية المغربية كطرفٍ من أطراف الإصلاح السياسي والدستوري في المغرب.

الخاتمة

- تعد التحالفات السياسية لأحزاب المعارضة في المغرب لعام ١٩٩٢ نقطة تحولٍ إيجابيٍ في المسار السياسي لهذه الأحزاب التي تمكّنت من تحقيق نتائج يمكن بيان أبرزها بالآتي:
١. جاء تكوين الكتلة الديمقراطية نتيجة تضافر الجهود المشتركة بين أحزاب المعارضة الخمسة والذي كان نتاج المسيرة الطويلة من التحالفات المشتركة.
 ٢. جاءت المطالب التي تقدمت بها أحزاب المعارضة والمتمثلة بأحزاب الكتلة الديمقراطية عام ١٩٩٢ للمطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري على استمرارية تمسكها بالمنهج الديمقراطي للنظام في المغرب.
 ٣. مثّلت التعديلات الدستورية لعام ١٩٩٢ نقلةً نوعيةً في اتجاه تحديث المؤسسات الديمقراطية، وهذا دليلٌ على مدى أهمية دور أحزاب المعارضة.
 ٤. أكّدت التحالفات السياسية على أنّها حقّقت نتائج إيجابية من جراء هذا التحالف السياسي لأحزاب المعارضة في المغرب والتي تمثّلت بدستور ١٩٩٢ الذي عزّز من استقرار المغرب، فضلاً عن أنّها أعطت مؤشراً على أنّ التحالفات الإيجابية تحقّق نتائج مفيدة للمجتمع.

الهوامش

References

- (١) شهد المغرب طول تاريخه الحزبي تأسيس تحالفات تعود إلى عهد الحماية، إذ تأسست الجبهة الوطنية في ٣ نيسان عام ١٩٥١، ضمّت أربعة أحزابٍ سياسيةٍ هي حزب الاستقلال، وحزب الإصلاح الوطني، وحزب الوحدة المغربية، وحزب الشورى والاستقلال، ووقع زعماء هذه الأحزاب على ميثاقٍ تعهدوا فيه على الكفاح في سبيل الاستقلال الكامل للمغرب وعدم الانخراط في الاتحاد الفرنسي، وبعد الاستقلال تأسست جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية عام ١٩٦٣ ضمّت حزب الدستور الديمقراطي والأحرار المستقلين والحركة الشعبية وعدّة شخصياتٍ سياسيةٍ مستقلة، فضلاً عن أنّها ضمّت القوى السياسية المؤيدة للعرش. ينظر: جون واتربوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة: ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٢١؛ امحمد مالكي وآخرون، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٣٦.

(٢) دعا الحزب الشيوعي الذي تأسس عام ١٩٤٣ وكان مؤيداً لفرنسا في سياستها إلى تشكيل كتلة وطنية، وتكررت الدعوة لعقد التحالفات عام ١٩٤٧ بين كل من حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال لتأسيس جبهة وطنية موحدة إلا أنها لم تحظ باستجابة، وتكررت الدعوة إلى القوى الوطنية في البلاد لتوحيد جهودها بتشكيل جبهة موحدة لإيجاد حل نهائي لما تشهده البلاد من أوضاع سياسية، واقتصادية، واجتماعية بعد المحاولة الانقلابية الأولى عام ١٩٧١، والمحاولة الانقلابية الثانية عام ١٩٧٢. ينظر: محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩٢، ص ١٦٠.

(٣) عانى الوضع الاقتصادي للمغرب نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، من أزمات ومشكلات ضاربة في عمق الاقتصاد المغربي؛ بسبب مجموعة من المتغيرات أهمها: تأثير المغرب بالأزمة الاقتصادية العالمية، إذ أصاب الموارد المالية الخارجية للمغرب هبوط شديد وتحديداً في أسعار الفوسفات، فكان له تأثير في تقادم نسبة عجز الموازنة، مما انعكس على الوضع الاجتماعي، إذ زادت نسبة البطالة وانتشار الفقر في البلاد. ينظر: عبد الوهاب عبد العزيز أبو محمود خمرة، دور أحزاب المعارضة في الحياة السياسية في المغرب ١٩٦٢-١٩٩٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٥، ص ٢٧٢.

(٤) الصحراء الغربية: تقع في أقصى جنوب المغرب وتبلغ مساحتها بما يقارب المئتين وستون ألف كم، وتمتد جذور مشكلة الصحراء عدّة قرون بوصفها جزءاً من مشكلة الصراع والتنافس الاستعماري على المغرب إذ حاولت إسبانيا وفرنسا السيطرة على أجزاء من المنطقة، واتّضحت ملامح المشكلة في نهاية القرن التاسع عشر بعد ما سيطرت إسبانيا على مساحات شاسعة من الصحراء ثم تقسيمها على ثلاث مناطق الأولى الشمالية وهي: طرفاية والثانية الوسطى الساقية الحمراء، والثالثة ضمت وادي الذهب وأصبحت تحت إدارة الحاكم العام للصحراء. ينظر: طه عبد الرزاق طه الدباغ، مشكلة الصحراء الغربية (١٩٧٥-١٩٩٨) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص ٥٦.

(٥) حرب الخليج الثانية: تُعدّ حرب الخليج من الأحداث التاريخية المهمة التي شهدتها تسعينات القرن العشرين، والتي بدأت في ٢ آب ١٩٩٠ عندما قام العراق باجتياح الكويت. وكانت من أهم الأسباب المباشرة التي أدت إلى ذلك هو إعلان العراق بأن الكويت تتبع سياسة نفطية تتجاوز فيها حدود الانتاج المخصص من منظمة أوبك. وجاءت هذه الأزمة لتوضّح أبعاداً ودلالات متعددة على صعيد العلاقات الدولية والعربية، إذ أظهر الملك الحسن الثاني موقفه حينما أرسل كتيبة من الجيش المغربي في عملية عاصفة الصحراء وبين موقفه ضد العراق، في حين وقفت أحزاب المعارضة من أزمة الخليج والمتمثلة بحزب الاستقلال، وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وحزب الاتحاد الاشتراكي، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي موقفاً متناقضاً مع الموقف الرسمي باستثناء موقف حزب التقدم والاشتراكية. ينظر: كمال عبد اللطيف، المغرب وأزمة الخليج، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢١؛ محمد الأطرش، أزمة الخليج جذورها والسياسية الأمريكية تجاهها، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥، بيروت، ١٩٩٠، ص ٢١.

(٦) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية المغربية السادسة رصد وتحليل، مجلة سياسيات عربية، العدد ١١، الدوحة، ٢٠١٤، ص ٦١.

(٧) حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: حزب تأسس على إثر الخلافات داخل حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بين التيار النقابي وعناصر حزبية؛ نتيجة الخلافات الفكرية والموقف من السلطة في ٣٠ تموز عام ١٩٧٢ قررت مجموعة من الرباط برئاسة عبد الرحيم بوعبيد بوضع حدّ للوضع التي مرّ بها الحزب، إذ أعلنت عن انشقاقها عن مجموعة الدار البيضاء برئاسة عبد الله إبراهيم في أيلول عام ١٩٧٤ وأعلنت مجموعة الرباط عن تغيير اسم الحزب إلى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. ينظر: شيماء عبد الوهاب عبد الشمري، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ودوره السياسي في المغرب ١٩٧٥-١٩٩٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ٣٣-٣٤.

(٨) محمد اليازغي، ذاكرة مناضل، حوار حاوره، علي انزولاً، مطبعة النجاح الجديد، منشورات الزمن، الدار البيضاء، ٢٠٠٢، ص ٨٣؛ امحمد مالكي وآخرون، الأحزاب السياسية في العالم العربي، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٨٠.

(٩) حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية: تأسس في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩، على إثر الانشقاق الذي حصل في حزب الاستقلال؛ نتيجة الاختلاف في وجهات النظر بين قادة الحزب الذي أفرز تيارين محافظ برئاسة علال الفاسي وتيار يساري ثوري بقيادة المهدي بن بركة، وكان يهدف إلى إقامة ديمقراطية سليمة في ظلّ نظامٍ دستوريّ، ويُعدّ أبرز حزبٍ معارضٍ، بل أنّه جسّد المعارضة في المغرب، وجعل من أهم أولوياته الدفاع عن الاستقلال ووحدة التراب الوطني، والعمل على تحرير أجزائه جميعاً، ومقاومة كلّ نفوذٍ أجنبيّ وتصفية مخلفات الاستعمار. ينظر: معاد إبراهيم محمد الجعفري، حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ودوره السياسي في المغرب ١٩٥٩-١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١١، ص ٨٠؛ محمد الفلعي، نحو مفهوم جديد للمجتمع المدني العربي، جريدة الشرق الاوسط، لندن، العدد ٧١٧٢، ١٨ / ٧ / ١٩٩٨، ص ٢١.

(١٠) حزب التقدم والاشتراكية: يُعدّ هذا الحزب من أهم وأقدم الأحزاب المغربية، وهو أول حزبٍ مغربيّ تبنّى الماركسية- اللينينية أيديولوجياً وتنظيمياً وبشكلٍ أساسيٍّ بكونه فرعاً للحزب الشيوعي الفرنسي متمثلاً في ذلك مع حالات تشكيل الأحزاب الشيوعية في بلدان المغرب العربي الأخرى تونس والجزائر، وهو وريث الحزب الشيوعي الفرنسي. أسس الحزب عام ١٩٤٣ على يد أعضاء الجالية الفرنسية الأوربية المقيمة في المغرب وعددٍ من المثقفين من أبناء البرجوازية المغربية الذين درسوا في فرنسا وتسلموا قيادة الحزب فيما بعد من أمثال علي يعته. ينظر: جنان سعدون عبد محمود، حزب التقدم والاشتراكية ودوره في المغرب ١٩٨٦-١٩٩٧، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص ٢٠-٥٠.

(١١) منظمة العمل الديمقراطي الشعبي: وهو حزبٌ يساريٌّ صغيرٌ أسسه محمد بن سعيد ابن ايدر في عام ١٩٨٣، وهو في الأصل امتدادٌ لحركة ٢٢ مارس، ذات التوجه الماركسي اللينيني، وهي منظمةٌ سياسيةٌ مغربيةٌ سريةٌ أصدرت جريدةً خاصةً باسمها تحت عنوان ٢٢ مارس واستمرت في عملها حتى ٤ أيار عام ١٩٨٣. وحصلت المنظمة على حقّ ممارسة أنشطتها السياسية بشكلٍ علنيٍّ في المغرب تحت اسم منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، إذ كان لموقفها المؤيد والداعم لمغربية الصحراء الغربية، ومعارضتها لاتجاهات البوليساريو، الدور الكبير في تشجيع النظام المغربي على إعطائها الشرعية القانونية. ينظر: مهدي أنيس

- جردات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار أسامة، الأردن، ٢٠١٠، ص ٢٩٨؛ محمد أبو أنوار، الأحزاب السياسية في المغرب، ينظر الرابط:
<http://www.aldiwan.org/news.php?action=show&id=7412>
- (١٢) عصام سليمان، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق، منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٤٢١؛ خالد الناصري وآخرون، اليسار في المغرب الواقع والآفاق، مجلة نوافذ، العدد ٤، المغرب، ١٩٩٢، ص ٢٥؛ جريدة بابل، بغداد، العدد ٣٤٧٢، ٨ / ١٠ / ٢٠٠٢، ص ١٢.
- (١٣) سعيد نكاوي، المشهد الحزبي بالمغرب بين التحالف والانشقاق، دار النشر المعرفة، الرباط، ٢٠٠٣، ص ٦٦ - ٦٧.
- (١٤) مقتبس من: الحسن عبوشي وآخرون، العودة إلى الأحزاب - المنطق الحزبي والتحويلات السياسية في البلدان العربية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٦٧.
- (١٥) أحمد مهابة، الإصلاحات الديمقراطية والدستورية في المغرب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٠، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٢٢.
- (١٦) شيماء عبد الوهاب عبد الشمري، المصدر السابق، ص ١٨٠.
- (١٧) أحمد ثابت، التحول الديمقراطي في المغرب، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٥.
- (١٨) عبد الرحيم بو عبيد: ولد عام ١٩٢٢ بمدينة سلا، وقع على وثيقة على الاستقلال عام ١٩٤٤، سافر إلى فرنسا؛ لإكمال دراسته العليا عام ١٩٤٦ تابع وأشرف على تنظيمات حزب الاستقلال في فرنسا وبلجيكا وعاد إلى المغرب عام ١٩٤٩، امتحن المحاماة ومن ثم اعتقل في عام ١٩٥٢ سافر مرة أخرى ليشارك في مفاوضات استقلال المغرب علم ١٩٥٥، تقلد عدة مناصب بعد الاستقلال، قاد عملية الانشقاق في حزب الاتحاد الوطني التي أدت إلى ظهور حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام ١٩٧٥، شغل منصب الكاتب الأول للحزب حتى وفاته في منزله في الرباط عام ١٩٩٢. ينظر: محمد ضريف، المغرب في مفترق الطرق، قراءة في المشهد السياسي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩٦، ص ٦٨؛ محمد أديب السلاوي، الأحزاب السياسية المغربية ١٩٤٣ - ٢٠١٤، مطابع الرباط نت، المغرب، ٢٠١٥، ص ٣٣٤.
- (١٩) محمد عابد الجابري، المغرب إلى أين؟ مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣٩، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٢.
- (٢٠) جريدة الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، العدد ٦٤٣٨، ٢٧ / ٣ / ٢٠٠١، ص ٩.
- (٢١) منتصر حمادة، صعود وافول الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج ٣٦ - ٣٧، الرباط، ٢٠٠٨، ص ٢١.
- (٢٢) امحمد مالكي وآخرون، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٥٦.
- (٢٣) عبد الكريم غلاب، التطور الدستوري بالمغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٣، ص ٣٣٠.
- (٢٤) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب ١٩٦٣ - ١٩٩٧، مطبعة البريق، بغداد، ٢٠١٠، ص ١٦٥؛ أحمد ثابت، المصدر السابق، ص ٢٦.

- (٢٥) ملتزم الرقابة: وهو مصطلح من الدستور الفرنسي للجمهورية الخامسة والذي يعني طلب سحب الثقة من الحكومة من قبل البرلمان، وقد يؤدي إلى استقالة الحكومة إذا تم التصويت عليه وفقاً للفصل (٨١) من دستور ١٩٦٢، وتكون الاستقالة جماعية في حال تمت المصادقة عليه. ينظر: إدريس قاسمي وخالد المير، المؤسسات الدستورية بالمغرب - نظام الموظفين الإداريين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٤، ص ٣١.
- (٢٦) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب ١٩٦٣ - ١٩٩٧، ص ١٦٦؛ أحمد ثابت، المصدر السابق، ص ٢٦.
- (٢٧) عصام العدوني، المجتمع المدني المفهوم والسياق، مجلة إضافات، العدد ٥، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٥٦.
- (٢٨) شيماء عبد الوهاب عبد الشمري، المصدر السابق، ص ١٨٢.
- (٢٩) هدى ميتكس، التطور الديمقراطي في المغرب وآفاق التسعينات، مركز البحوث والدراسات السياسية، العدد ٤٤، القاهرة، ١٩٩١، ص ٥٦.
- (٣٠) أحمد رضا أجديرة: إحدى الشخصيات المقربة إلى الملك الحسن الثاني ولد في ٢٢ حزيران ١٩٢٢، أسهم في تأسيس حزب الأحرار المستقلين عام ١٩٤٤ وشارك في مفاوضات (اكس-ليبان) أنشأ جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية عام ١٩٦٣، بمساعدة الحسن الثاني وعمل بعدها مستشاراً للملك الحسن الثاني، توفي عام ١٩٩٥ في باريس. ينظر: معاد إبراهيم الجعفري، المصدر السابق، ص ١١٣.
- (٣١) محمد مونشيش، أحزاب الحركة الوطنية بين الانشقاق والتكتل، مجلة وجهة نظر، العددان ٣٦ - ٣٧، الرياض، ٢٠٠٨، ص ٤٨.
- (٣٢) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب ١٩٦٣ - ١٩٩٧، ص ١٦٨.
- (٣٣) جنان سعدون عبد محمود، المصدر السابق، ص ١٢٩؛ يونس برادة، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٠٤.
- (٣٤) كانت أحزاب المعارضة التي نادى بالامتناع عن التصويت في الاستفتاء هي حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال، وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومنظمة العمل الديمقراطي. ينظر: أمال جسام حميد، المصدر السابق، ص ١٢٣؛ جريدة الدستور، الأردن، العدد ٨٩٨٨، ٣١ / ٨ / ١٩٩٢.
- (٣٥) الحسن اللحية، مسارات النخب السياسية بالمغرب - دراسة في النخبة والانتخابات والنقابة، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩٨، ص ٩.
- (٣٦) مقتبس من: أحمد ثابت، المصدر السابق، ص ٢٧.
- (٣٧) بيرنابي لوبيس كارسيا، الانتخابات المغربية منذ ١٩٦٠ إلى الآن، دراسة علمية موقفة، ترجمة: بديعة الخزاري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠٩، ص ٢٢٩؛ مودن عبد الحي، المغرب والتحدي الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨١، بيروت، ١٩٩٤، ص ١١١.
- (٣٨) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب ١٩٦٣ - ١٩٩٧، ص ١٦٩.
- (٣٩) محمد الهاشمي، الانتخابات التشريعية (٢٠٠٧) تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٤٥، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٦٤.

- (٤٠) المختار مطيع وآخرون، بعض مؤشرات الممارسة الدبلوماسية المغربية في ظلّ النظام العالمي الجديد، أشغال ندوة القانون والممارسة بالمغرب، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، ١٩٩٤، ص ٧٣.
- (٤١) أحمد حميد عباس سعيد الارناؤوطي، تجربة التناوب السياسي على السلطة في المغرب وآفاق المستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص ٥٨.
- (٤٢) مقتبس من: عبد الوهاب عبد العزيز محمود أبو خمرة، المصدر السابق، ص ٣٧٨.
- (٤٣) محمود وهواه، التمثيل النيابي ومسألة الديمقراطية (دراسة مقارنة) نموذج المغرب ومصر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٧٠.
- (٤٤) أحمد ثابت، المصدر السابق، ص ٣١.
- (٤٥) المجلس الدستوري: وهو ما يعرف بالغرفة الدستورية الذي استحدث عند صدور أول دستور مغربي عام ١٩٦٢ من خلال دستور ١٩٩٢ طرأ على الغرفة الدستورية عدّة تغيّرات أهمها: تغيّر اسمها إلى المجلس الدستوري. ينظر: إسراء محمود بدر علي، المجلس الدستوري ودوره في الرقابة على دستورية القوانين، مجلة الكوفة، العدد ١٣، ٢٠١٥، ص ٢٠٥.
- (٤٦) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب ١٩٦٣-١٩٩٧، ص ١٧٢.
- (٤٧) أحمد مهابه، المصدر السابق، ص ٢٢٧.
- (٤٨) أحمد ثابت، المصدر السابق، ص ٣١.
- (٤٩) مقتبس من: يونس برادة، الملكية والأحزاب في المغرب مقارنة السياسة الحزبية للملكية، ينظر الرابط: <https://www.ahewar.org/debat/show.artasp?>
- (٥٠) محمد عابد الجابري، المصدر السابق، ص ٢٤.
- (٥١) سلوى محمد اسماعيل علي، العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ١١٩.
- (٥٢) أحمد ثابت، المصدر السابق، ص ٣٣.